

ورقة عمل حول
دور السياسات الاقتصادية في تعزيز
الاستقرار النسبي لسعر الصرف

مقدمة من قبل:

د. يوسف سعيد احمد

أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

المقدمة:

في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية السلبية المتسارعة وانعكاساتها المتوقعة على اسعار الغذاء والطاقة وغيرها من السلع حيث بات التضخم المستورد يشكل تحدي آخر خارجي يضاف الى ما يواجهه اليمن من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مع ازدياد حالة المجاعة الحقيقية ومستويات الفقر التي يعاني منها ٨٠٪ من السكان". في ظل تأثير وتداعيات استمرار الحرب التي تدخل الآن عامها الثامن في اليمن .

لذلك فإن الحديث اليوم لا يدور حول اولوية تحقيق استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتباره شرطاً ضرورياً من اجل التنمية والنمو ولا عن اهمية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة التي اقرتها الامم المتحدة بتحديد ١٧ هدفاً متنوعاً امام الدول لا تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل تشمل الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحق في التنمية وتمتد حتى عام ٢٠٣٠ .

فالحرب اخرجت اليمن من سياقها العالمي التنموي بعد ان ضربت الاستقرار وغيبت تماماً امكانية وضع اهداف للنمو والتنمية. بل وابعدها عن الاجندة اليمنية على رغم اهميتها الحيوية وبذلك ارجعت الحرب اليمن في مضمار التنمية وبحسرة وأسف شديدين عشرات السنوات الى الوراء.

في هذه الورقة نسترشد بالنظرية الاقتصادية والتأكيد على اهمية تطوير السياسات الاقتصادية الكلية بحيث تتم ضمن إطار منسق يحسن من كفاءتها وتتجه لمواجهة الاولويات الاقتصادية المرتبطة بمعيشة السكان في حدود ما تسمح به الامكانيات والموارد المتاحة وتقتضيه الضرورة الاقتصادية.

لقد أصبح الهدف الرئيس هو ان تتموضع السياسات الاقتصادية في التخفيف من الازعاج الانسانية الحرجة والتقليل من تدهور الدخل والحفاظ على الحد الأدنى من المستوى المعيشي الذي يحفظ كرامة الانسان ويبقيه على الحياة. وقد تبلور موضوع هذه الورقة: اثر السياسات الاقتصادية على سعر الصرف بالنظر الى اهمية الاستقرار النسبي لهذا المتغير الاقتصادي الهام الذي يوصف بانه ابو الاسعار على مستوى معيشة المواطنين.

في هذا الإطار تهدف هذه الورقة الى تناول المحاور الآتية:

أولاً: السياق النظري والتجريبي للسياسات الاقتصادية

يؤكد الادب النظري الاقتصادي والواقع التجريبي على اهمية إدراك الفروق وضرورة التمييز بين دور السياسة المالية والنقدية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية فالبعد التاريخي ومستوى التطور شاسع وكبير. ويتبلور ذلك ان الدور المنوط بهذه السياسات في الدول المتقدمة يرتبط بالتعامل مع الدورة الاقتصادية " الدورة التجارية" من حيث الانتعاش او الركود وتسعى السياستين الى ترويضها.

وعلى النقيض من ذلك، فإن دور السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية يرتبط بحفز النمو والتنمية الاقتصادية. ويعكس هذا الفصل في دور السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات الكلية طبيعة الاختلاف في الموضوعات الاقتصادية عدا عن الاولويات المنتصبة امام صانعي السياسة في الدولة المتقدمة والدول النامية. يشار الى انه رغم ان مركز الاهتمام

الرئيسي لصانعي السياسات في البلدان النامية يتحدد في تحقيق معدل نمو سريع وفي نفس الوقت تحقيق تغير وتطور في تركيب مصادر النمو؛ فإن الانشغال بالنمو والنتائج والتغير الهيكلي ليس معزولا عن الاهتمام بتثبيت واستقرار الاسعار والموازن الخارجية. ولذلك تظهر تجربة امريكا اللاتينية؛ انه لو تم تجاهل الضغوط التضخمية التي تنشأ خلال مسار التنمية بحيث يتاح لمعدلات التضخم بالارتفاع بسرعة؛ فانه سيتم تخصيص الموارد بشكل غير كفاء؛ فسوف يؤدي هذا في المحصلة الى اعاقا عملية التنمية. كما تظهر خبر بلدان امريكا اللاتينية ايضا ان معدلات التضخم المرتفعة مقابل نفس هذه المعدلات المتحققة لدى شركائهم التجاريين هي سبب رئيسي لفقدانهم قدراتهم التنافسية؛ وبالتالي اختلال موازين مدفوعاتهم. كما تقود ازمة اسعار الصرف الناجمة عن سوء وضع ميزان المدفوعات الى هروب رؤوس الاموال وهو ما يؤثر على نمو الناتج.

ومن جهة اخرى فإن الدرس الاكثر اهمية لتجربة بلدان شرق آسيا الحديثة التصنيع (هونج كونج، وكوريا، وسنغافورة وتايوان) وبلدان جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، وماليزيا، وتيلاند) هو ان نمو الدخل الحقيقي في الاجل الطويل والتوازن النقدية الكلي، يتم بلورته وتعريفه بحيث يتضمن كلا من مستوى استقرار الاسعار محليا والقطاع الخارجي باعتبار كل منهما بالآخر.

ووفق ذلك فإن يمكن القول بل والمجادلة بأن اهداف مثل استقرار مستوى الاسعار، وتوازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي هي اهداف متشابكة، واي فصل في ادوار السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو طويل الاجل؛ والتثبيت او الاستقرار قصير الاجل هو فصل تعسفي وزائف في الدول النامية والسبب ان لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية ادوار في الاجل الطويل والاجل القصير

ففي الاجل القصير يجب على السياسة المالية والنقدية ان تحافظ على مستويات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية: مثل معدل الفائدة الحقيقية ومعدلات التضخم واسعار الصرف بحيث تضمن تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي (او الاستثمار الاجمالي والادخار الاجمالي)؛ اما في الاجل الطويل، فإن هذه المتغيرات يجب ان تعمل ايضا على تعزيز كل من معدلات الادخار والاستثمار من اجل العمل على نمو الاقتصاد وبمعدلات أسرع .

وفيما لو فشلت السياسات المالية والنقدية في تحقيق اهداف الاجل القصير، فإن التضخم الناجم ومشكلات ميزان المدفوعات سوف تؤثر سلبا على اهداف الاجل الطويل المتعلقة بزيادة معدلات الادخار والاستثمار.

وبالمثل فلو استمرت معدلات الاستثمار منخفضة، فإن الاقتصاد سوف يعاني دائما من موازين خارجية غير مستقرة ولهذا يمكن التأكيد ان الدور الاساسي الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية هو توفير بيئة اقتصادية مستقرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: السياسات الاقتصادية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية

في الاقتصاديات المفتوحة تلعب السياسات الاقتصادية المالية النقدية وغيرها من السياسات الكلية دورا محوريا لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي الذي يعد شرطا ضروريا للنمو والتنمية. حيث تعمل الدول النامية على تطوير سياساتها الاقتصادية واصلاحها بشكل

مستمر ودائم. في هذه السياق يجب ان تكون السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر صرف العملة الوطنية وادارة حساب راس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض. ويستوجب تحقيق ذلك ان تتناغم وتتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية وليس العكس وتوجه الى تحقيق اهداف اقتصادية حقيقية. لكن هذا يعتمد على نوع الاستقلالية التي تمنحها الدول للبنك المركزي وقد اثبتت تجربة البنك المركزي في عدن حجم تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية حيث انه مع ابقاء الدولة على صرف رواتب موظفيها قائما في ظل الحرب حفاظا على معيشتهم هذه السياسة اجبرت البنك المركزي باعتباره بنك الدولة ان يتحول الى مقرض للدولة ولكن من خلال مصادر تضخمية عبر طباعة النقود. ومعروف كيف تركت هذه العملية أثارا اقتصادية ومعيشية سلبية على المواطنين. والمفارقة انه حدث ذلك في غياب السياسة المالية ذاتها

من المنظور الاقتصادي التاريخي تتمحور اهداف السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية في تحقيق اربعة اهداف رئيسية:

- الحفاظ على مستوى قريب مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل.
- الحفاظ على مستوى عال من الانفاق الاستثماري الكلي.
- الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات.
- تخفيض مستوى حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

تهدف سياسات صندوق النقد الدولي في الاصلاح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي على اهمية تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي. من خلال عمليات الهيكلة المالية واتباع آليات السوق عدا عن خفض دور الدولة في الاقتصاد ومنعها من الاستثمار الانتاجي وجعل دورها دور الجهاز المنظم. على ان ينهض القطاع الخاص بعملية الانتاج. وقد التزمت الدول النامية التي لجئت الى صندوق النقد الدولي في طلب العون في اجراء اصلاح اقتصادها متبعة اهم النقاط التالية:

- العمل على تحقيق الانضباط المالي بإزالة الدعم من الموازنة العامة.
- تغيير اولويات الانفاق العام بالانسحاب من الدعم الى زيادة الانفاق على التعليم والصحة.
- اجراء اصلاح ضريبي ومالي واسع النطاق والعمل على ايجاد سعار فائدة موجبة من خلال السوق وتدعيم القطاع المصرفي
- تحرير اسعار الصرف بحيث يتم تحديدها من خلال السوق وليس من قبل الدولة.
- تحرير التجارة وانفتاح الاقتصاد على الخارج.
- عدم فرض اي قيود امام الاستثمارات الاجنبية.
- خصخصة القطاع العام.
- تحرير الانشطة الاقتصادية من القيود والقواعد الحكومية.
- وضع الاسس والضمانات اللازمة والقوية المنظمة لحقوق الملكية وتفعيل دور القانون.

لقد اجرت اليمن اصلاحات اقتصادية ومالية تحت اشراف مؤسستي الصندوق والبنك الدوليين بدءا منذ عام ١٩٩٥. ادت الاصلاحات الى احداث استقرارا ماليا نسبيا في

المؤشرات الاقتصادية الكلية لكن بدعم قطاع النفط المولد للثروة. غير ان اليمن وكبلد مستورد لمعظم احتياجاته بما في ذلك سلع الغذاء الاساسية والدواء فإن سياسات الاصلاح الهيكلي لم تحرز تقدما حقيقيا على صعيد النمو والتنمية. لذلك ظل الاقتصاد اليمني اقتصادا هشاً معرضاً للانزلاق ويعتمد على العوامل الخارجية.

تركزت سياسات الاصلاحات المالية في مواجهة التضخم وتحسين استقرار سعر الصرف لكنها لم تؤد خلال السنوات الماضية الى تقليل مستويات الفقر بل ازدادت مستوياتها كنتيجة للإصلاحات والتي عمدت الى رفع الدعم ولم تؤدي في الوقت نفسه الى توليد الوظائف وهذا جعل مستوى البطالة في اليمن فوق ٤٠٪.

لكن هذا لن يتأتى من دون تجسير ورم فجوة الموارد الخارجية والمحلية. وهذا ايضا لن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بتطوير قطاعات الاقتصاد الحقيقي الصناعية والزراعية والنهوض بقطاع التعليم. بحيث تؤدي هذه السياسات الى تحقيق نجاحا في تعزيز مصادر النمو؛ وتحدث تغييرا في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي الذي ظل ولازال يعتمد على عوامل تأتي من خارجة وعلى مصدر وحيد ممثلا بإنتاج وتصدير النفط الذي ظل ايضا تاريخيا هو القطاع الرائد في الاقتصاد كمصدر للموارد العامة منذ اكتشاف النفط في ثمانينيات القرن الماضي على الرغم ان القطاع الزراعي هو من يشغل النسبة الاكبر من الوظائف. ولذلك هذه هي القضية الرئيسية التي يجب ان تنتصب امام صانعي السياسة مستقبلا. ومفادها ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية تؤدي الى احداث تغيير في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادره. اي لابد من تحقيق النمو والتنمية من خلال زيادة حجم المعروض من السلع الصناعية والزراعية القابلة للتداول التي تلبي الحاجات المحلية اولا وتعمل ثانيا على زيادة حجم الصادرات الوطنية الى الخارج هذا وحده من سيقبل حجم الاختلالات العميقة في ميزان المدفوعات والتي جعلت من سعر الصرف محددنا رئيسيا تابعا في بلد يستورد كل حاجاته تقريبا من الخارج.

ثالثا: السياسات الاقتصادية المالية والنقدية ومحورية سعر الصرف في ظل

الحرب

يعرف سعر الصرف الاسمي بانه هو السعر الذي تتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر في لحظة زمنية معينة. ويتم تحديده عبر آلية العرض والطلب في اسواق الصرف للدول التي قامت بتحرير اسعار صرف عملاتها الوطنية. او مباشرة من خلال قرار السلطات النقدية في البلدان التي تمارس تدخلا كبيرا في اسعار الصرف. ويعد سعر الصرف أحد اهم الاسعار في اي اقتصاد حيث عبرة يتم التأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وله تأثير على ربحية الصناعات التصديرية، وتكلفة السلع والخدمات المستوردة. كما ان سعر الصرف هو الاداة التي تربط بين اسعار الاصول والسلع والخدمات وعمول الانتاج في الاقتصاد الوطني لليمن مثلا واسعارها في الدول الأخرى

ولذلك يعد استقرار سعر الصرف امرا حاكما ومحوريا في تحديده قدرة المتعاملين في الاقتصاد على اتخاذ القرارات الاقتصادية حاضرا ومستقبلا سواء تعلق الامر بالاستهلاك او الادخار او الاستثمار او الانتاج والتصدير والاستيراد وبالتالي في تحديد مدى استقرار الوضع الاقتصادي الكلي.

في سبتمبر عام ٢٠١٦ وبعد عامين من بدء الحرب صدر رئيس الجمهورية القرار الرئاسي رقم "١٦" بنقل البنك المركزي الى العاصمة المؤقتة عدن وتعيين مجلس ادارة جديد للبنك. وفي ضوء ذلك اتخذت السلطة النقدية الجديدة قرارا نص على اعتماد البنك المركزي نظام تعويم سعر الصرف الحر وجعل آلية العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي هي المحدد لسعره. دون تدخل من السلطات النقدية. هذا القرار كان تحصيل حاصل كما يقال للأسباب التالية :

١. جاء قرار تعويم سعر الصرف تعويما كاملا نتيجة ومحصلة لفقدان البنك المركزي لاحتياطياته النقدية في صنعاء والتي بلغت ٥,٢ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٤. حينها وفي غياب اي احتياطيات نقدية خارجية كان من الصعب بل ومن المستحيل المحافظة على نظام سعر الصرف الموعوم المدار الذي اتبعه البنك المركزي منذ بدء تطبيق الاصلاحات المالية والاقتصادية اعتبارا من عام ١٩٩٦ مع غياب الخبرة البشرية.
 ٢. جاء قرار انتقال البنك المركزي وانطلاق عمله من عدن في غياب البنية المؤسسية البشرية والمادية ومن المستلزمات ذات الطبيعة التكنولوجية.
 ٣. القرار جاء في ظل صعوبة التنبؤ بشأن امكانية تقديم دعم فوري لتعزيز احتياطيات البنك المركزي الخارجية من قبل دول التحالف ويرجع ذلك ان قرار نقل البنك المركزي لم يكن منسقا او مدروسا مع الجهات الخارجية الداعمة ولا حتى المحلية.
 ٤. جاء القرار في ظل غياب كيان الدولة بعد انتقالها من صنعاء ممثلا بوزراتها وكوادرها البشرية ومؤسساتها الفعالة بما في ذلك وزارة المالية والتي كانت تفتقر للمباني والمقرات والكفاءات البشرية في عدن.
- لكل هذه العوامل فقد كانت أقصر الطرق امام قيادة البنك المركزي هو اعتماد نظام سعر الصرف الموعوم الحر.
- وقد كان القرار صائبا في ذلك الوقت مع حاكمية الظروف وفي ظل البيئة الاقتصادية والسياسية والادارية السائدة واي مجادلة بالقول بعدم صوابية اعتماد نظام تعويم سعر الصرف الحر هي مجادلة زائفة .
- في هذا السياق من الضروري ان يفهم الى ان نظام سعر صرف العملة المحلية هو اولا واخيرا هو اداة اقتصادية يتم توظيفها لتحقيق اهداف اقتصادية مختلفة ومتنوعة. وسواء كان هذا النظام ثابتا او معوما او بين البين. فإن الالهة ان يتواءم نظام سعر الصرف مع الاحتياجات الوطنية. وسواء ايضا كان سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مقدر بقيمة الحقيقة او اعلى منها او اقل منها حسب اختيار السلطات النقدية؛ فإن الالهة ان يتسم هذا السعر بالاستقرار النسبي وبالتحرك البطيء في اي اتجاه ولكن بصورة تسمح باستقرار الحسابات المستقبلية للاستثمارات او للاقتراض بالعملات الاجنبية واتخاذ القرارات الاقتصادية ويحافظ على دخول كافة الفئات

٣,١ الإفراط في طبع النقود وانفلات السياسة النقدية:

وكما أوضحنا سابقا لقد جاء انتقال البنك المركزي واعتماد سعر الصرف المعمور الحر في ظل غياب الظروف والشروط الاقتصادية والمالية المناسبة الذاتية والموضوعية ومنها غياب السياسات المالية.

ومع غياب الموارد العامة الضريبية والجمركية وموارد انتاج وتصدير النفط تائرا بالحرب والتي كان يفترض ان تغذي حسابات الحكومة لدى البنك المركزي فقد مثل ذلك تحديا اقتصاديا وماليا كبيرا امام الدولة. ولذلك شكل اعتماد الدولة على طبع النقود من خلال الاصدار التضخمي والاقتراض من البنك المركزي في تمويل رواتب واجور موظفي الدولة مع انكشاف احتياطات البنك المركزي الخارجية وكأنه حلا لا بد منه وكان هو كذلك. لكن هذا الحل كان يجب ان يكون مؤقتا غير استمرار الوضع الاقتصادي المتردي وبقاء العوامل السلبية على حالها المرتبطة بالبيئة الاقتصاد اصبح طبع النقود حلا دائما. ومع الإفراط في طبع النقود والادمان عليه فقد ادى ذلك الى جعل السيولة وحجم المعروض النقدية ينمو بنحو خمسة اضعاف ما يسمح به الاقتصاد الحقيقي. مما ادى في المحصلة الى ارتفاع معدلات تضخم الاسعار والاضرار بدخول ومعيشة وعوائد كافة الفئات دون استثناء لكن كان في مقدمة الذين تضرروا من انهيار القوة الشرائية للعملة وارتفاع المستوى العام للأسعار هم اصحاب الدخول الثابتة والفئات الاخرى الضعيفة اقتصاديا.

ومع انفلات السياسات المالية والنقدية وغياب الدولة ومؤسسات الفاعلة وغياب الاستقرار الامني خاصة في العاصمة عدن التي شهدت أكثر من مواجهة مسلحة وكنتيجة للتشابكات السياسية والامنية السلبية مع استمرار الحرب وانقسام النظام المالي بين عدن وصنعاء فإن هذه الاوضاع مجتمعة ادت الى خلق وتوليد فئات طفيلية تجارية ومالية جديدة عمدت على الاثراء من خلال المتاجرة والمضاربة بسعر الصرف واجراء عمليات غسل الاموال مع تربع حالة الفوضى والانفلات. ووحدها الوديعة السعودية البالغة اثنين مليار دولار التي قدمت في عام ٢٠١٨ هي التي هدأت من وتيرة معدلات التضخم في هذا السياق كان البنك المركزي بعد نقله الى عدن مباشرة مع تسيد ازمة السيولة الشديدة قد باع ١٠٠ مليون دولار للسوق من اجل توفير الاوراق النقدية لمواجهة صرف رواتب موظفي الدولة. واستقر الحال مع الوديعة لكن مع انتهاء استغلال الوديعة السعودية في الاعتماد المستندية لاستيراد الغذاء مع استمرار غياب الموارد فقد ادى ذلك الى انهيار اسعار صرف الصرف ووصول سعر مبادلة الريال مع الدولار الواحد فوق مستوى ١٧٠٠ ريال لكل نهاية ٢٠٢٠ وهذا ادى الى فقدان النقود لقيمتها بأكثر من ٣٠٠٪ وكان انهيارا مروعا للعملة الوطنية ولمعيشة المواطنين .

٣,٢ تحسن السياسات النقدية والمالية:

في يناير ٢٠٢٢ صدر قرار رئاسي بتعيين مجلس ادارة جديدة للبنك المركزي واستقبل هذا القرار من قبل السوق ورجال الاعمال بالاستحسان والتفاؤل وانعكس ايجابيا على تعزيز ثقة المتعاملين بالبنك المركزي.

في ضوء هذه التطورات الايجابية شهدت اسعار الصرف تحسنا نسبيا. خاصة وان ذلك ترافق مع توقع تجديد الوديعة السعودية بوديعة خليجية يحدث ذلك مع قيام قيادة البنك

المركزي بتعزيز علاقتها مع المانحين الخليجيين والمؤسسات الدولية المانحة وقد تم ذلك اعتمادا على ما تحظى به من سمعة دولية جيدة لدى هذه الجهات. وقد جاءت هذه التطورات الايجابية في علاقة البنك المركزي خارجيا على أثر شكوك حول حدوث فساد في معاملات البنك المركزي لناحية استغلال الوديعة السعودية ومؤكدا انها اثرت سلبا على سمعة البنك المركزي داخليا وخارجيا وان كان قد جرى دحضها في تقارير اممية لاحقة ومع هذه التطورات الايجابية المتفائلة تحسن استقرار سعر الصرف نسبيا وان كان يحوم عند مستوى غير مرغوب شعبيا فوق مستوى ١٢٠٠ ريال لكل دولار. لكنه على اي حال يعد تحسنا بالمقارنة بمستوى ١٧٠٠ ريال لكل دولار الذي سجله سعر الصرف مع نهاية ٢٠٢١. قيام البنك المركزي بمواصلة تنظيم مزادات بيع الدولار للتجار عبر البنوك التجارية الذي كان قد بدء به البنك المركزي منذ نوفمبر ٢٠٢١. خاصة مع تميز المزاد بالشفافية الذي يدار بالاستعانة بشركة المزادات الدولية " انفنتيف" مثل أحد عوامل الاستقرار النسبي لسعر الصرف الذي تحقق في الشهرين الماضيين منذ بداية ٢٠٢٢ ويواصل استقراره.

يحدث ذلك بالتوافق مع قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية نشطة في حدود ما تسمح البيئة الاقتصادية والسياسية الحاكمة. وبالتزامن مع اتخاذه اجراءات وضوابط غير مسبوقه تجاه شركات ومحلات الصرافة المضاربة بسعر الصرف المتخذ بموجب قانون الصرافة. وهذا لوحده مثل عامل مهم في احداث الاستقرار النسبي لسعر الصرف لكن يتعين على البنك المركزي اعطاء اهتماما اكبر لدعم البنوك التجارية وتقديم التسهيلات اللازمة لها خاصة بالنسبة للبنوك التي ابدت موافقة مبدئية على نقل مراكزها المالية الى عدن وتلك التي تمارس مهامها من العاصمة عدن.

في نفس السياق يتعين الاهتمام بتعزيز الدور السيادي للنقود المحلية حيث يتعين على أثر التحسن النسبي في استقرار العملة وضع قرار مجلس الوزراء موضع التنفيذ فيما يخص منع اجراء التعاقبات وعمليات المبادلات بالنقد الاجنبي سعيا لرفع دور الريال السيادي وهذه المسؤولية بقدر ماهي مسؤولية البنك المركزي والحكومة فهي ايضا مسؤولية المؤسسات الامنية والنيابة هذا الامر يجب ان ينفذ على ارض الواقع خاصة بعد حصول البنك المركزي على الوديعة الثانية المتوقعة.

وعموما هذه التطورات الايجابية على صعيد السياسة النقدية وما ينتظرها من اعمال فقد تزامنت ايضا مع تحسن ملحوظ في السياسة المالية لناحية اتخاذا اجراءات نشطة لمتابعة تحصيل موارد الدولة الضريبية والجمركية والقيام بعدد من الاجراءات التي تندرج ضمن مسؤولية وزارة المالية لتحسين كفاءة عمل المؤسسات الايرادية. يحدث ذلك مع مباشرة وزارة المالية العمل في اعداد الموازنة العامة للدولة والتي من المؤمل تقديمها لمجلس الوزراء في مارس ٢٠٢٢. يأتي ذلك ايضا على أثر توقع زيادة الموارد الجمركية في اعقاب رفع قيمة سعر الدولار الجمركي من ٢٥٠ الى ٥٠٠ ريال وهو القرار الذي اتخذ في عام ٢٠٢١ وواجه معارضة شديدة من قبل الغرف التجارية والصناعية اليمنية. والجدير بالذكر فإن مجلس الوزراء اتخذ عدد من القرارات التي تنظم الاستيراد لناحية منع استيراد بعض السلع الكمالية بما في ذلك السيارات المستعملة ولو تم منع استيراد السيارات الجديدة ايضا فإن مثل هذا القرارات لو وجدت طريقها للتنفيذ فأنها ستخفض الى حد كبير من

مستوى الطلب على الدولار بدافع الاستيراد في السوق المحلي، وهذا بدوره سيسهم في تعزيز استقرار سعر الصرف.

الخلاصة:

لا توجد دولة نامية في العالم في البلدان الأكثر فقرا تعاني من عدم توفر شروط وظروف عوامل الاستقرار الاقتصادية والامني، ومن تردي الوضع الانساني، وارتفاع مستوى حالة الفقر والجوع، مثلما هو الحال في اليمن مع استمرار الحرب التي دخلت عامها الثامن في اليمن.

لكن هذا الوضع الهش لا يعود فقط لما تسببه الحرب من تعظيم وتعميق في مستوى الاختلالات الاقتصادية والمالية ولكن ايضا له اسبابه التاريخية يعود لفشل سياسات الاصلاح الاقتصادي التي انتهجها اليمن منذ عام ١٩٩٥ في التثبيت الاقتصادي والاصلاح الهيكلي. فعلى رغم نجاح الاصلاحات في تثبيت الاسعار واستقرار الموازين الخارجية لكنها ظلت مدعومة بإنتاج وتصدير النفط.

فقد عجزت هذه السياسات في تحفيز النمو واحداث تغيير في تركيب ومصادر النمو في الناتج المحلي الاجمالي واحداث نمو يتفق مع حاجات السكان. بل ان الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة وفقا لروشتة مؤسستي "الصندوق والبنك الدولي" عاظمت من مستوى الفقر في اليمن كتأثير جانبي لرفع الدعم.

ومثلما ناقشت الورقة اهداف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية فإن الورقة بينت الفروق الجوهرية بين عمل السياسات المالية والنقدية في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية ووضحت ان مرد ذلك يعود لفارق مستوى التطور، واختلاف الموضوعات والاولويات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية. اكدت الورقة على اهمية الربط المحكم في اداء السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية بين انجاز اهداف التثبيت والاستقرار قصيرة الاجل والاهداف طويلة المدى المتصلة بالنمو والتنمية طويلة الاجل. وهذا ما لم تحققه السياسات الاقتصادية في اليمن والكثير من البلدان النامية.

كما ناقشت الورقة مفهوم واهمية اسعار الصرف والدور المحوري الذي يلعب استقرار اسعار الصرف كأهم متغير اقتصادي وسعري هام في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية.. ووضحت الورقة الدواعي والاسباب التي حذت بالبنك المركزي في قرارة باعتماد نظام سعر الطرف المعوم الحر عقب نقل البنك المركزي الى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر ٢٠١٦ وجادلت الورقة ان قرار التعويم الحر كان قرارا صائبا في ذلك الوقت لانعدام شروط وظروف الاستمرار في اعتماد سعر الصرف المعوم المدار الذي كان متبعا في اليمن.

كما ناقشت الورقة اجراءات البنك المركزي وسياسته النشطة في اعقاب صدور قرار تعيين مجلس ادارة جديدة للبنك المركزي يناير ٢٠٢٢ ونجاحها في تحقيق استقرار نسبي في اسعار الصرف. وان كان السعر يحوم فوق مستويات مرتفعة افرزتها اسعار السوق غير المنضبطة. هذا الاستقرار في سعر الصرف وحتى وان كان غير مرغوب شعبيا فانه يشكل استقرارا ويعود الى عوامل متعددة.

منها تعزز ثقة المتعاملين بالبنك المركزي؛ ومواصلة قيادة البنك المركزي تنظيم بيع مزاد الدولار للتجار عبر البنوك التجارية وبصورة شفافة؛ وتأثير الاخبار الايجابية بشأن توقع حصول البنك المركزي على وديعة سعودية اماراتية لتدعيم احتياطياته النقدية؛ والى

الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي ضد المضاربين بسعر الصرف. في هذا السياق اوضحت الورقة العوامل الايجابية التي تمثلت بتفعيل وزارة المالية سياساتها الايرادية وشروعها في اعداد موازنة عامة للدولة لأول مرة ستقدم الى مجلس الوزراء في شهر مارس الحالي ٢٠٢٢. عدا عن اجراءات مجلس الوزراء لتنظيم الاستيراد

ولقد اكدت الورقة ضرورة مواصلة البنك المركزي تدعيم دور البنوك التجارية وتمكينها من اداء دورها بعيدا عن التجاذبات؛ ضرورة تعزيز الدور السيادي للعملة الوطنية؛ ومنع التعامل في الدولار والريال السعودي في التعاقدات والمعاملات الاقتصادية الداخلية بعد تحقيق استقرارا كبيرا ومستدام في سعر الصرف واهمية مواصلة سحب فائض السيولة. مع متابعة الإجراءات بحق الشركات والمحلات المضاربة وكبح عمليات غسل الاموال. ويكتسب مواصلة البنك المركزي عرض الدولار وبيعة عبر هذه الوسيلة الشفافة من المزايدات اهمية كبيرة.. حتى مع وجود وديعة خارجية.

واكدت الورقة على الحاجة الى تنسيق السياسات النقدية والمالية؛ وضرورة انسياب الموارد العامة الضريبية والجمركية وموارد النفط والغاز الى حسابات الحكومة في البنك المركزي وفي نفس الوقت العمل على تحسين كفاءة الايراد والانفاق العام. والذي عبرة فقط سوف يتوفر شروط وظروف بزوغ حل مستدام للاستقرار النسبي في سعر الصرف وهو وحدة ايضا الذي سيوفر ظروف مواتية لاستمرار صرف رواتب موظفي الدولة بعيدا عن الاصدار التضخمي.

مع ضرورة مواصلة العمل في تحسين البيئة الاقتصادية والامنية لما لذلك من اهمية للوصول الى تحقيق الاهداف قصيرة الاجل ممثلا باستقرار الاسعار.

المصادر:

١. د.داني روريك ، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والاسواق العالمية، ترجمة رحاب صلاح الدين ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة ٢٠١٤
٢. محمود عبد الفضيل؛ العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت نوفمبر ٢٠٠٠
٣. برنامج الاصلاح الاقتصادي في اليمن صنعاء وزارة المالية ١٩٩٧.
٤. دكتور ماجد قنديل السياسة النقدية في مصر: تحديات الحاضر واولويات المستقبل؛ المركز المصري للدراسات الاقتصادية سلسلة اراء في السياسة الاقتصادية العدد ٤٨ يوليو ٢٠١١
٥. تقارير واصدارات البنك المركزي الشهرية والفصلية خلال اعوام بدء الاصلاحات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٦.
٦. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الاهرام المصرية ٢٠١٦